



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



الجامعة السودانية للعلوم والتكنولوجيا

أثر تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية في زيادة قيمة المنشأة

"دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"

عبد الله فرج الله رحمة الله و مصطفى نجم البشاري

جامعة الضعين - كلية العلوم الادارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف اهتمام بعض المصارف السودانية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعرفة مدى تأثيرها في قيمة المصرف، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المصرف، اعتمدت الدراسة على الاستبانة كاداه للدراسة حيث تم توزيع عدد (250) استمارة تم استرجاع عدد (241) وأبعدت منها (7) وتم تحليل (234) استمارة. ومن خلال الاساليب الاحصائية تم التوصل للنتائج التالية: وجود أثر معنوي للقياس المحاسبي لتكلفة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المصرف، ووجود أثر غير معنوي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في قيمة المصرف، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ترجع إلى (المركز الوظيفي وسنوات الخبرة). وأوصت الدراسة بالاهتمام بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، وإجراء مزيد من الدراسات حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية كإتجاه محاسبي حديث.

ABSTRACT:

The problem of the study stemmed from the poor attention of some Sudanese banks for the application of social responsibility accounting, besides identifying its effect in the bank's value. The study aimed to show the effect of measurement and accounting disclosure of social responsibility cost in the bank's value. The study relied on the questionnaire as a study tool, whereas number of (250) questionnaires had been distributed, (241) of them had been retrieved, (7) of them had been excluded, leaving a total of (234) questionnaires valid for analysis. Through using the statistical methods, the study reached the following results: there is a moral effect for accounting measurement of social responsibility cost in bank's value, while there is an immoral effect for accounting measurement of social responsibility cost in the bank's value. Also, there is a statistically significant difference in the answers of the respondents regarding the study variables, due to (job position, and years of experience). The study recommended paying attention to the social responsibility accounting disclosure in the financial statements, and conducting further studies about social responsibility accounting, as a modern accounting trend.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، قيمة المصرف ، الإفصاح المحاسبي .

المقدمة :

تطورت المحاسبة كعلم اجتماعي نتيجة للتطورات العالمية التي حدثت في العالم بهدف تلبية احتياجات الإنسان المتعددة خاصة بعد الثورة الصناعية التي نتجت عنها اتجاهات حديثة زادت بالاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لارتباطها بالمجتمع والبيئة، كاتجاه حديث في الفكر المحاسبي يمكن أن تضيف قيمة للمنشأة. فظهرت المحاسبة الاجتماعية باعتبارها احد فروع المحاسبة التي تعمل على تحديد وقياس وتوصيل البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية لتعكس التزام المنشأة تجاه المجتمع ، لذا فإن هذه الدراسة تقيس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة هذه المشكلة في التساولين التاليين:

السؤال الأول: ما أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة وتنتزع منه الاسئلة التالية:

ما أثر القياس المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة ؟

ما أثر الإفصاح المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة ؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ترجع إلى (المركز الوظيفي وسنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة من خلال الأهداف التالية:

- بيان أثر القياس المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة.
- بيان أثر الإفصاح المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة
- معرفة وجود (عدم وجود) فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ترجع إلى (المركز الوظيفي وسنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

أولاً، الأهمية العلمية (النظرية): الوقوف على الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة يظهر الفجوة في هذه الدراسات والتي يمكن تقسيمها من خلال هذه الدراسة والتوصيات بدراسات مستقبلية، وإثراء المكتبة العلمية من خلال مواكبة التطور في بيئة الأعمال وتبني اتجاهات حديثة في المحاسبة لتصبح نواه لدراسات مستقبلية.

ثانياً، الأهمية العملية (التطبيقية): تناول محاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث القياس والإفصاح يساعد في كيفية التعبير عنها في التقارير المالية مما يضيف قيمة لهذه المنشآت والإهتمام بتبني الاتجاهات الحديثة للمحاسبة يساهم في تقديم معلومات للأطراف الخارجية عن قيمة المنشأة تساهم في إتخاذ قرار سليم مبني على معرفة لزيادة قيمة للمنشأة

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرض الرئيس الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة ، وتتفرع عنه الفرضيات التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ترجع إلى (المركز الوظيفي وسنوات الخبرة).

منهجية الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف وإختبار الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل بياناتها من خلال البرامج الإحصائية لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات الأخرى من خلال استخدام برامج التحليل الإحصائي.

حدود الدراسة: تغطي الدراسة الحدود التالية:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم.

الحدود المؤسسية: المصارف السودانية المدرجة في سوق الأوراق المالية .

الحدود الزمانية: 2018م.

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياساً، وإفصاحاً)، إضافة لقيمة المنشأة
متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

عرفت بأنها توسيع نشاط المؤسسات الاقتصادية لتشمل مصالح المجتمع ككل، وذلك بهدف الوصول إلى التكافل الإجتماعي عبر تقديم خدمات ونشاطات ذات طابع إجتماعي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية: هي مجموعة من الأنشطة تقيس الأداء الإجتماعي للمنشأة وتوصيل المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لأصحاب القرار وتقييم الأداء الإجتماعي بالمنشأة .

الإفصاح المحاسبي عن الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية: هي الطريقة التي تقوم بها المنشأة بإعلام الأطراف الإجتماعية المختلفة ذات العلاقة بنتائج أدائها الإجتماعي .

المتغير التابع هو قيمة المنشأة: عرفت قيمة المنشأة بأنها المبلغ النقدي أو الثمن العادل لكل المنشأة في حال إستمرارها(الهوري وعبيد،1998م ، ص240). كما عرفت بأنها إجمالي القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة السوقية للإقتراض. وتتوقف هذه القيمة على تدفقات المكاسب المتوقعة التي ستحدث في المستقبل (Carpentier&Suret,2001;p6).

الدراسات السابقة:

دراسة: سماح طارق أحمد، (2016م):

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى علاقتهما بقيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال معرفة العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة

والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء النظريات المفسرة له وقيمة المنشأة، توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: يوجد تأثير معنوي مباشر لآليات الحوكمة المتمثلة في الإستقلالية والملكية العامة والملكية الخاصة على قيمة المنشأة، وكذلك يوجد تأثير معنوي غير مباشر على قيمة المنشأة بتوسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأيضاً يوجد تأثير مباشر لحجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة بينما يوجد تأثير غير معنوي عند توسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

دراسة: الناغي وآخرون، (2016م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات و التنبؤ بالقدرة على الإستمرارية، وكذلك التعرف على علاقة كلا من ربحية الشركة ونسبة التداول بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين إفصاح الشركات عن الأداء الاجتماعي وبين القدرة على التنبؤ بإستمراريتها. وأثبتت الدراسة وجود علاقة بين نسبة السيولة وبين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي. وكذلك أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة بين ربحية الشركات وبين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

دراسة: ماهر موسى حامد درغام، (2014م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وعما إذا كانت إدارة المصارف تهتم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هنالك إدراكاً جوهرياً لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين ، وتجاه العملاء ، وتجاه المجتمع ، وتجاه البيئة بدرجة كبيرة. وايضاً تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بدرجة كبيرة.

دراسة: الفلاحات وآخرون، (2014 م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين، بالتطبيق على عينة من البنوك وشركات التأمين الأردنية. توصلت الدراسة إلى: أن هناك قصور في فهم وإدراك محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى أصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص بشكل عام، وأن الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ومن وجهة نظرهم يؤدي إلى تخفيض لأرباحهم وعدم التوسع في مشروعاتهم والإنصراف عن أولوياتهم وأهدافهم الرئيسية وهو تحقيق الأرباح.

دراسة: زلوم، (2011م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال تصنيف الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أنشطة (الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالإرتقاء بالمنتجات)، ودراسة أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن معظم الشركات الصناعية المساهمة العامة تسهم بدرجة مرتفعة في الإبلاغ عن العديد من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مثل الامتثال للقواعد والمتطلبات البيئية الصادرة عن الجهات الحكومية. وان الإستثمار في الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية يؤدي

إلى إنخفاض في الأداء المالي للصناعات الهندسية والإنشائية لكنها تحسن الأداء المالي للصناعات (الإستخراجية، والتعدينية، الطباعة والتغليف، التبغ والسجائر) ولم يؤثر على باقي الصناعات.

دراسة: محمد عبد الحميد، (2009م):

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وبيان دورها في تعظيم قيمة المنشأة ككل وقيمة حملة الأسهم والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى، ودراسة وتقييم مؤشر استاندرد أند بور، بإعتباره مقياساً لتقييم مستوى أداء حوكمة الشركات لمعرفة مواطن قوته وضعفه في تطبيق مبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى تطبيق هذه الدراسة على الشركات النشطة المقيدة في بورصة الأوراق المصرية. توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: وجود فروق معنوية بين قطاعات الشركات محل الدراسة للعناصر الرئيسية لمؤشر استاندرد أند بور، وأن بعض هذه العناصر أكثر ارتباطاً وتأثيراً في المؤشر بحيث يمكنها التنبؤ بدرجة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة وتعزيز قيمة المنشأة، كما توجد علاقة ارتباط معنوية بين مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وبين العائد على حق الملكية والقيمة السوقية المضافة.

دراسة:حسن والحموي، (1995م):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المداخل الخاصة بحساب قيمة المنشأة، من خلال الوقوف على المحددات أو العناصر المؤثرة في تحديد قيمة المنشأة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لشركات قطاع الاعمال العام للغزل والنسيج. وأن شكل العلاقة لا يظهر في صورة مباشرة ولكن في صورة غير مباشرة من خلال متغيرات القيمة الدفترية حيث أثبت البحث أن متغيرات القيمة الدفترية سواء صافي الأصول الثابتة /و/ أو صافي رأس المال العامل يؤثران على القيمة السوقية.

دراسة: (Rahahleh and Sharairi (2008):

هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الذي وصلت إليه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، توصلت الدراسة إلى عدم وجود وعي كامل بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بإستثناء بعض الجوانب وبالتالي لم يكن هناك تطبيق كامل للمفهوم بإستثناء بعض الممارسات.

دراسة: (Hall and Rieck,(1998):

هدفت الدراسة إلى معرفة الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الأسهم، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للممارسات الاجتماعية الإيجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركات، ولم يثبت هناك أي علاقة عكسية معنوية إحصائية بين الممارسات الاجتماعية وقيمتها، وان السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤولياتها الاجتماعية وتلك التي لا تقوم بذلك. وأوصت الدراسة إدارات الشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركاتها.

التعليق علي الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التي تحصل عليها الباحثان محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقيمة المنشأة. ينفق هذا البحث مع الدراسات السابقة في تناول متغيرات الدراسة في العديد من الإشارات التي تشير إلى علاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة. إلا أن الباحثان يلاحظان من خلال إستقراء مشاكل الدراسات السابقة أن

أغلبية الدراسات تناولت إتجاه واحد من المتغيرات وربطه بالتقارير المالية أو تقييم الأداء دون التركيز على القيمة المضافة للمنشأة من خلال تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياساً وإفصاحاً) في زيادة قيمة المنشأة.

مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي العديد من التعاريف تصل إلى عدم الاتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها. ويستعرض الباحثان عدة تعريفات توضح وجهات النظر المختلفة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية حسب التطور الزمني لها فيما يلي:

عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها " العملية التي تقوم بها الشركة لقياس المتغيرات، وأساليب القياس والتطوير المنظم للمعلومات المفيدة لتقسيم الأداء الاجتماعي للشركة، وتوصيل هذه المعلومات الى الفئات الاجتماعية ذات العلاقة، سواءً من داخل الشركة أو من خارجها(الفضل واخرون،2002م،ص164).

كما عرفت بأنها " هي المحاسبة التي لا تقيس قيمة التغيرات في الموارد الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الملاك والمساهمين وحملة الأسهم كما هو الحال في المحاسبة المالية، ولكنها تختص بقياس التغير في الرفاهية العامة التي تنجم عن النشاط محل القياس(عبد السلام،1978م،ص119).

وعرفت أيضاً بأنها " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في إتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع (الشيرازي،1990م،ص341).

أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ترجع أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى العديد من العوامل أهمها:

1/ تزايد الإعراف بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات:

لقد كانت النظرة التقليدية لمسؤولية المشروعات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الأرباح وعن طريق ذلك تساهم بأكثر قدر في أداء مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل في حدوده، ومن ثم لم يكن هناك تفرقة بين هدف الحصول على أقصى أرباح ممكنة وأداء المسؤولية الاجتماعية للمشروعات(عبد السلام،1978م،ص99).

2/ المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون إجتماعي:

3/ تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون إجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية.

الفروض والمبادئ الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لكل نظام فروض ومبادئ أساسية يعمل وفقاً لها، وفي الفكر المحاسبي حدد بعض الكتاب أربعة مبادئ وفروض أساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كالأتي:

1 . إن على المشروع إتزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وهو يقبل تحمل هذه الإلتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.

2. تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب إستغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد

الإجتماعي المحقق من الإستثمار الإجتماعي.

3. لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفذها المشروع في نشاطه كالماء والهواء سلعاً مجانية وإنما موارد اقتصادية إجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عما يستنفذه منها.

4. للمجتمع الحق في الإطلاع على مدي تنفيذ المشروع لمسئوليته تجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

مفهوم القيمة:

إهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة المنشأة بعد تغيير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة من العمل على تعظيم ربحية المنشأة و العمل على تعظيم قيمة المنشأة في سوق المال (ابراهيم، 2012م، ص 64).

وعُرفت القيمة بأنها مقدار الجنيهاً والمكاسب النقدية الحالية التي يمكن الحصول عليها من أصل معين (Pringle&Harris,1984;p9) . وعرفت قيمة المنشأة بأنها المبلغ النقدي أو الثمن العادل لكل المنشأة في حال إستمرارها (الهوري وعبيد، 1998م، ص240).

أنواع القيمة:

توجد أنواع مختلفة للقيمة، ويمكن التطرق إلى أهم هذه الأنواع بشكل مختصر من خلال المفاهيم التالية:

القيمة السوقية العادلة: هي عبارة عن قيمة المنشأة في السوق، وتعكس هذه القيمة الأسهم والسندات الخاصة بهذه المنشأة حسب سعر تداولهم في بورصة الأوراق المالية. وفي هذه الحالة فإن القيمة السوقية هي عبارة عن مجموع قيم الأسهم والسندات كما يتم تحديدها من خلال البورصة.

وهي الأكثر شيوعاً لتقدير القيمة وتعرف بانها " القيمة المقدره لأي أصل من الأصول في تاريخ التقييم بين البائع والمشتري في أي عملية تجارية بعد فحص السوق حيث يتعامل الطرفين بكل شفافية من غير أي إكراه. ويشير مبدأ القيمة العادلة إلى أنه يتم تحديد قيم الأصول عن طريق خصم التدفقات النقدية من الأرباح المتوقعة، حيث أنه وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن هذه القيمة تساوي القيمة السوقية للأصول في ظل الافتراض المثالي للأسواق المثالية، اما إذا كانت أسواق غير متكاملة، فينبغي للمرء أن يكون قادراً على بناء نموذج لقيمة التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول. ويتناسب هذا المبدأ مع الأصول التي تكون حيازتها لأغراض المتاجرة، وكذلك للمنشأة في حالة كونها تستند بإدارتها وأعمالها التجارية على القيمة العادلة:

أسس ومبادئ قياس القيمة:

أشارت العديد من الدراسات في الفكر المحاسبي إلى أن قياس القيمة تحكمه العديد من الافتراضات والمبادئ النظرية المحاسبية ومن أهمها:

1. إفتراض الإستمرار : وتفترض هذه القاعدة أن الوحدة المحاسبية مستمرة في مزاولة أوجه نشاطها، وأن أثر هذا الإفتراض على مفهوم القيمة في القياس والتقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية عميق وذلك لما يلي:

أ. يؤدي هذا الإفتراض إلى إتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند القياس، حيث يتم قياس معظم الأصول والإلتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الإستحواذ وهو غالباً التكلفة التاريخية.

ب. يؤدي هذا الافتراض إلى إتباع مبدأ الحيطة والحذر للمحافظة على رأس المال حيث يختار المحاسب أقل قيمة من القيم المعروضة عليه لأصل معين خشية إجراء توزيعات أرباح غير حقيقية على المساهمين، لذلك من أبرز تطبيقات مفهوم الحيطة والحذر إتباع المحاسب مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة للأصول المتداولة.

ج. ما لم يطرح افتراض الإستمرار فإن الوحدة الاقتصادية ينبغي أن تعرض قوائمها المالية في ظل قواعد التصفية، حيث يتم تقييم الأصول والإلتزامات بالقيم المحددة لها عندما يتم البيع أو التصفية وتكون قيمة الأصول أفضل في حالة التصفية بأخذ القيمة القابلة للتحقق كأساس للقيمة.

2. افتراض وحدة القياس النقدي: طبقاً لهذا الافتراض فإن النقدية تعتبر وحدة القياس العام للتعبير عن التغيرات في رأس المال والتبادل للسلع والخدمات وتثار مع هذا الافتراض نقطتين هما:

أ. بالرغم من أن ما يدرج في القوائم المالية من معلومات لا بد أن يكون قابلاً للقياس النقدي، إلا أن هناك معلومات ضرورية ولها تأثير كبير على القوائم المالية ولا بد من الإفصاح عنها لإعطاء صورة شاملة عن الوحدة الاقتصادية يكون من الصعب التعبير عنها في صورة نقدية مثل كفاءة الإدارة في إتخاذ القرارات الإستراتيجية، وأثر التدخل الحكومي على سياسات الوحدة الاقتصادية وعملياتها، وأثر الوحدة الاقتصادية وعملياتها على البيئة المحيطة بها.

ب. يرتبط افتراض آخر له أثر كبير على قياس القيمة هو افتراض ثبات قيمة وحدة النقد وهو افتراض منطقي في ضوء افتراض القياس النقدي إلا أنه من الصعب تحقيقه.

تعظيم قيمة المنشأة:

إن تعظيم قيمة المنشأة هو إستراتيجية طويلة الأجل تعمل على تعظيم القيمة الحالية لإستثمار أصحاب الملكية وأموال الإقتراض، وبإقرار المقترحات الإستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية، والأوراق المالية، وفي ظل هذه الإستراتيجية تعمل إدارة المنشأة في ظروف التأكد على المقارنة بالعوائد المحققة للمنشأة والمخاطرة المصاحبة لهذه العوائد، وتقوم إدارة المنشأة بتعظيم قيمة المنشأة من خلال الآتي:

- أ. شراء تلك الأصول التي تولد نقدية أكبر من تكلفتها.
- ب. بيع سندات وأسهم وأدوات مالية وتوفير نقدية أكبر من تكلفتها.
- ج. توفير السيولة اللازمة لمواجهة الإلتزامات الأساسية والضرورية لمواجهة الطواري.
- د. تحقيق مقدار مناسب من العوائد.
- هـ. التعامل مع درجة مخاطرة معقولة والسيطرة عليها.

تعظيم قيمة المنشأة هو محصلة قرارات مالية تضم قرارات الإستثمار وقرارات التمويل، وتؤثر هذه القرارات على قيمة المنشأة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه المنشأة وحجم المخاطرة التي تتعرض لها جراء هذه القرارات.

وقد أصبح التركيز على هدف تعظيم قيمة المنشأة كأحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي يبقي على إدارة الشركة إنجازها كأحد المحاور الرئيسية في إستراتيجية أعمال الشركات. إذ أن التركيز على تعظيم قيمة الشركة من خلال التفكير المستمر في زيادة القيمة السوقية لأسهمها يدفع إدارة الشركة إلى إتخاذ إجراءات إستراتيجية فعالة بقصد تحقيق هذا الهدف بدلاً من التركيز على الأداء التشغيلي فقط للشركة الذي يركز على تعظيم الربح فقط.

ترتبط أهداف الوظيفة المالية بالمنشأة بالأهداف العامة للمنشأة والتي تسعى دائماً إلى تحقيقها من خلال الخطط الفرعية النابعة من الإستراتيجية العامة للمنشأة، ومن تلك الخطط هدف تعظيم القيمة كهدف إستراتيجي مقارنة بهدف تعظيم الربح كهدف حالي أو مرحلي.

إلا أن قيمة المنشأة تكمن في قدرتها على تلبية إحتياجات شريحة ما من المجتمع، وتقديرها يجب أن يكون عن طريق وحدة النقد المتداولة حيث أن الفرد لديه دائماً إستعداداً لدفع ثمن ما يراه مناسباً لتلبية إحتياجاته، وأن محاولة تقدير قيمتها هي عملية ليست سهلة حيث تتطلب نوعية من الكوادر البشرية المدربة، والقادرة على العمل في ظل بيئة تتسم بالديناميكية والسرعة، ومحدودية البيانات والمعلومات. وقياس قيمة المنشأة يتحدد من خلال الميزانية أو المركز المالي للمنشأة في لحظة معينة.

وهي تمثل الترجمة المالية لأداء المنشأة، حيث أن أي تحسن في أداء المنشأة يصاحبه زيادة في قيمتها، كما أن أي قصور في أداء المنشأة أو نواحيها التنظيمية والإدارية والتشغيلية يؤدي إلى إنخفاض قيمتها السوقية والإقتصادية. تناول الباحثان في هذا الجزء قيمة المنشأة، وتوصل إلى أن إهتمام الفكر المحاسبي بتحديد قيمة المنشأة جاء بعدما تغير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة من العمل على تعظيم ربحية المنشأة إلى العمل على تعظيم قيمة المنشأة في سوق المال. وقد تطرق الباحثان إلى العديد من الجوانب التي تتعلق بحساب قيمة المنشأة وكيفية حساب هذه القيمة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعددها (33) مصرف، أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة قصدية تمثلت في عدد (5) مصارف حيث تم توزيع عدد 250 إستمارة وتم إستلام عدد (241) وتم إستبعاد عدد (7) إستمارات وبذلك تصبح عينة الدراسة الصالحة للتحليل (234) إستمارة.

أداة الدراسة:

إستخدم الباحثان الإستبانة كأداة لجمع البيانات ونكونت الإستبانة من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: وتضمن خمسة متغيرات ديموغرافية وهي: (الفئات العمرية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية). القسم الثاني: محاور وأبعاد الاستبانة وهي:

1. المحور الأول: المتغير المستقل: محاسبة المسؤولية الاجتماعية ويشتمل على بعدين مقسمة إلى (10) عبارات، وهي كالتالي:

أ- البعد الأول، القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، ويتكون من (5) عبارات.

ب- البعد الثاني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من (6) عبارات.

2. المحور الثاني، قيمة المنشأة، ويشتمل على (8) عبارات.

خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1) : خصائص عينة الدراسة

الخاصية	الفئات	التكرار	%
---------	--------	---------	---

3.8	9	أقل من 30 سنة	العمر
47	110	من 31 إلى 40 سنة	
49.1	115	من 41 إلى 50 سنة	
100	234	المجموع	
28.2	66	بكالوريوس	المؤهل العلمي
2.1	5	دبلوم عالي	
47.4	111	ماجستير	
19.2	45	دكتوراه	
3	7	أخرى	
100	234	المجموع	
40.2	94	محاسبة وتمويل	التخصص العلمي
5.6	13	إدارة أعمال	
9	21	نظم معلومات محاسبية	
38.9	91	اقتصاد	
6.4	15	أخرى	
100	234	المجموع	
15.8	37	موظف	المسمى الوظيفي
79.5	186	رئيس قسم	
3.8	9	نائب مدير	
0.9	2	أخرى	
100	234	المجموع	
3.4	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
8.1	19	من 5 إلى 10 سنوات	
45.7	107	من 11 إلى 15 سنة	
40.2	94	من 16 إلى 20 سنة	
2.6	6	من 21 سنة فأكثر	
100	234	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

من خلال الجدول رقم (1) يُلاحظ مايلي:

1. فيما يتعلق بخاصية العمر أن (49.1%) أعمارهم تزيد عن 40 سنة، (47%) أعمارهم بين 31 إلى 40 سنة، بينما (3.8%) أعمارهم تقل عن 30 سنة.
2. فيما يتعلق بخاصية المؤهلات العلمية فإن أفراد عينة الدراسة مؤهلين علمياً وقادرين على فهم متغيرات الدراسة فهناك (47.4%) من عينة الدراسة حملة مؤهل الماجستير، (28.2%) من حملة مؤهل البكالوريوس، يليهم (19.2%) للدكتوراه، بينما تمثل نسبة مؤهل الدبلوم العالي والمؤهلات الأخرى (5.1%) من إجمالي عينة الدراسة .
3. فيما يتعلق بخاصية التخصص العلمي لعينة الدراسة يتضح أن (40.2%) من تخصصات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة وهو الأكثر ارتباطاً بالدراسة، وأن (38.9%) من تخصصات الاقتصاد، والتخصصات الأخرى تمثل نسبة (21%) من إجمالي عينة الدراسة.
4. فيما يتعلق بخاصية المسمى الوظيفي فإن رؤساء الأقسام يمثلون نسبة (79.5%) من إجمالي عينة الدراسة، يليهم الموظفون بنسبة (15.8%)، بينما لا يمثل المدراء أكثر من (3.8%) من عينة الدراسة والمسميات الوظيفية الأخرى نسبة (0.9%).
5. فيما يتعلق بخاصية الخبرة العملية يتضح أن (3.4%) من عينة الدراسة خبرتهم أقل من 5 سنة أما غالبية عينة الدراسة فخبرتهم تزيد عن الـ 5 سنوات وينعكس ذلك إيجاباً على الدراسة.

جدول رقم (2): الإتساق الداخلي لإرتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه -القياس

المحاسبي للمسؤولية الإجتماعية

م	مضمون العبارة	الإرتباط بدرجة البعد
1	يتم إدراج تكاليف المسؤولية الإجتماعية في موازنة المصرف	**0.67
2	تهتم ادارة المصرف بالإعتراف بتكاليف دعم المشاريع الخيرية	**0.61
3	يتم تبويب تكاليف المسؤولية الإجتماعية ضمن التكاليف الأساسية للمصرف	**0.61
4	يهتم المصرف بتطوير أنظمة القياس للمسؤولية الإجتماعية	**0.76
5	يحدد المصرف المجالات المحتملة للأبحاث في القياس الاجتماعي	**0.86

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

** الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (2) أن قيم الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لبعدها تتراوح بين (0.61** إلى 0.86**) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) مما يؤكد من وجهة نظر الباحثان أن عبارات بعد القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية أيضاً صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3): الإتساق الداخلي لإرتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه -
الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

م	مضمون العبارة	الإرتباط بدرجة بعدها
1	يفصح المصرف عن إلتزامه تجاه المجتمع	0.92**
2	يفصح المصرف عن الرؤية المستقبلية للمشاريع الاجتماعية	0.90**
3	يتم الإفصاح عن الخدمات الاجتماعية التي تحفز الموظفين	0.92**
4	يتم الإفصاح عن النتائج من جراء التقييم الإنتقادي للمصرف الاجتماعي	0.91**
5	يفصح المصرف عن مدى ملاءمة مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية مع الروابط الاجتماعية	0.88**
6	الإفصاح عن الأداء الاجتماعي يفيد في إتخاذ قرارات رشيدة،	0.40**

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

** الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (3) أن قيم الإرتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لبعدها تتراوح بين (0.40** إلى 0.92**) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) مما يؤكد من وجهة نظر الباحثان أن عبارات بعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية أيضاً صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4): الإتساق الداخلي لإرتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه - قيمة المنشأة

مضمون العبارة	الإرتباط بدرجة بعدها
يحلل المصرف موقفه التنافسي مقارنة بالمصارف المثيلة	0.58**
يهتم المصرف بالحصول على الشهادات العالمية لدعم مركزه التنافسي	0.58**
يقيم المصرف الخدمات التي يقدمها لعملائه بصورة دوريه	0.55**
تسعي إدارة المصرف لإتباع سياسة التحسين المستمر في خدمات المصرف	0.44**

**0.58	يتم تحليل مستوي ربحية المصرف بصورة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف
**0.40	يتم الوقوف على معوقات تحقيق الربحية بصورة دورية
**0.56	تتم إعادة تقييم الجوانب المالية في المنشأة لمعرفة نقاط الضعف
**0.42	يركز المصرف على إعادة هيكلة الإدارات بصورة تتماشى مع المهام

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (4) أن قيم الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لبعدها تتراوح بين (**0.40 إلى **0.58) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) مما يؤكد من وجهة نظر الباحثان أن عبارات محور، قيمة المنشأة أيضاً صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق والثبات لاداة الدراسة:

1. الصدق الظاهري(صدق المحكمين):

تم التحقق من الصدق الظاهري للإستبانة من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية وعددهم (5) محكمين للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبعد الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله. وتم تعديل ما يلزم من تصويبات وحذف لبعض الفقرات وإعادة صياغة بعضها لغوياً استناداً على ما تم التنويه اليه

2. مؤشرات الثبات α كرونباخ:

للتحقق من ثبات عبارات محاور وأبعاد استبانة الدراسة، عمد الباحثان إلى حساب مؤشرات α كرونباخ، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (5) : مؤشرات الثبات α كرونباخ لأبعاد محور أداة الدراسة

المحور الاول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية

0.70	5	البعد الأول، القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
0.91	6	البعد الثاني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
0.91	11	α كرونباخ للمحور الثاني ككل
0.85	8	المحور الرابع، قيمة المنشأة

0.97

19

 α كرونباخ للاستبانة الكلية

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول رقم (5) المؤشرات الإحصائية لألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد استبانة الدراسة جميعها ذات ثبات دال إحصائياً < 0.60، وأن أبعاد ومحاور استبانة الدراسة تكون ذات ثبات دال إحصائياً إذا كانت قيمة α كرونباخ (< 0.60)، وبناءً على ذلك فإن استبانة الدراسة تتصف بالوضوح في معانيها ومفاهيمها لدى عينة الدراسة.

3. أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) والحزمة الإحصائية للنمذجة البنائية والمعروفة اختصاراً بـ (AMOS)، وتم استخدام المقاييس الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع البحث.
2. الأعمدة البيانية لعرض خصائص عينة البحث بيانياً.
3. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد البحث عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
4. الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد مجتمع البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث، إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
5. الوزن النسبي للمتوسط الحسابي المرجح لوجهة نظر عينة البحث تجاه كل فقرة وكل محور.
6. معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة البحث.
7. معامل الارتباط بيرسون، لقياس صدق الاتساق الداخلي.
8. أسلوب تحليل المسار لاختبار فرضيات البحث بهدف التعرف على حجم أثر كل متغير من المتغيرات في المتغير التابع.

الإحصاء الوصفي لإداة الدراسة :

من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعنوية اختبار T لعينة واحدة لاختبار معنوية درجة ممارسة كل بعد من وجهة نظر عينة الدراسة، والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (6) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعنوية T لممارسة أبعاد الدراسة

م	مضمون البعد	المتوسط العام	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي للعينة	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة	درجة الممارسة
	للبعد							

كبيرة	0.000	28.84	2.52	19.75	15	3.95	1	القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
كبيرة	0.000	11.10	5.49	22.02	18	3.67	2	الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
كبيرة	0.000	51.77	2.79	33.44	24	4.18	3	قيمة المنشأة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

1. يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (6) مايلي: بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية (19.75) مع انحراف معياري بحدود (2.52)، بينما نلاحظ أن المتوسط الحسابي لفقرات القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يساوي (3.95 من 5) وهو أيضاً ينحصر ضمن مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.60 إلى أقل من 4.20) مما يعني وجود ممارسة بدرجة كبيرة للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث المستطلعة، وأن قيمة T (28.84) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($0.05 > 0.000$) على أن درجة الممارسة كبيرة وذات دلالة إحصائية.

بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية (22.02) مع انحراف معياري بحدود (5.49)، بينما نلاحظ أن المتوسط الحسابي لفقرات القياس للإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يساوي (3.67 من 5) وهو أيضاً ينحصر ضمن مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.60 إلى أقل من 4.20) مما يعني وجود ممارسة بدرجة كبيرة للإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث المستطلعة، وأن قيمة T (11.10) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($0.05 > 0.000$) على أن درجة الممارسة كبيرة وذات دلالة إحصائية. : بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لقيمة المنشأة (33.44) مع انحراف معياري بحدود (2.79)، بينما نلاحظ أن المتوسط الحسابي لفقرات قيمة المنشأة يساوي (4.18 من 5) وهو أيضاً ينحصر ضمن مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.60 إلى أقل من 4.20) مما يعني وجود ممارسة بدرجة كبيرة لقيمة المنشأة من وجهة نظر عينة البحث المستطلعة، وأن قيمة T (51.77) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($0.05 > 0.000$) على أن درجة الممارسة كبيرة وذات دلالة إحصائية.

اختبار فرضيات الدراسة:

1. معرفة ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد :

للتأكد من أن المتغيرات المستقلة (القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية)، ملائمة لتحليل الانحدار المتعدد، لجأ الباحثان إلى حساب مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح Tolerance ومؤشر درين واتسون DW والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (7) : مؤشرات ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة لتحليل الانحدار المتعدد

المتغير	تضخم التباين VIF	التباين المسموح Tolerance	ومؤشر درين واتسون DW
القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	2.93	0.342	1.76

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) المؤشرات الإحصائية لملائمة نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مايلي:

1. إن قيم تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة تتراوح بين (2.93 إلى 6.73) وهي جميعها قيم > 10 .
 2. إن قيم التباين المسموح Tolerance تتراوح قيمها بين (0.149 إلى 0.342) وهي جميعها قيم < 0.05 .
 3. إن قيمة مؤشر درين واتسون DW المحسوبة تساوي (1.76) وهي أقل من القيمة الحرجة
- يخلص الباحثان من خلال هذه المؤشرات عدم وجود ارتباطات ذاتية Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة قد تؤثر في قيم الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبناءً على ذلك تصبح المتغيرات المستقلة ملائمة لاستخدام أسلوب الانحدار المتعدد والتدريجي.
2. نتائج اختبارات الدراسة: استخدام تحليل الانحدار البسيط للتعرف على أثر محاسبة الموارد البشرية في قيمة المصرف والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

نتائج تحليل الانحدار البسيط
جدول رقم (8) : معنوية نموذج الانحدار المتعدد لأثر نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) كاتجاه حديث في

قيمة المنشأة

المتغير المستقل	R قيمة	قيمة R ²	قيمة R ² المعدلة	قيمة F	الدلالة
نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح)	0.798	0.636	0.633	202.15	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

باستقراء مؤشرات الجدول (8) لنموذج الانحدار المتعدد يتضح للباحثان النتائج التالية:

1. إن معامل الارتباط المتعدد بين متغيرات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) والمتغير التابع (قيمة المنشأة) بلغ (0.798).
2. إن إجمالي ما يؤثر به نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) في المتغير التابع (قيمة المنشأة) يبلغ (63.6%) من إجمالي معدل التغير في المتغير التابع (قيمة المنشأة).
3. توجد معنوية لنموذج الانحدار المتعدد لأثر (نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) في المتغير التابع (قيمة المنشأة) بناءً على قيمة F (202.15) وهي معنوية بناءً على مستوى الدلالة المحسوب والذي يساوي (0.000 > 0.05).

نتائج تحليل الانحدار التدريجي :

للتعرف على التأثير النسبي وترتيب الأهمية لمتغيرات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) في المتغير التابع (قيمة المنشأة)، لجأ الباحثان إلى استخدام أسلوب الانحدار التدريجي والنتائج كانت كالتالي:
جدول رقم (9) : نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأثر نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) في المتغير التابع (قيمة المنشأة)

المتغير	B	R	التأثير R2	التأثير التدريجي	F	الدلالة	T	الدلالة
الثابت	24.86	0.797	0.635	-	403.21	0.000	32.18	0.000
القياس المحاسبي للموارد البشرية	0.788			0.635		0.000	20.08	
الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	0.046			-		0.310	1.017	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من المؤشرات الإحصائية للانحدار التدريجي بالجدول (9) النتائج التالية:

1. إن قيمة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.797).
 2. يتضح من المؤشرات الإحصائية وجود معنوية لأثر القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في (قيمة المنشأة)، وأن إجمالي ما يؤثر به القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في (قيمة المنشأة) يبلغ (63.5%) وهي قيمة تأثير معنوية لنموذج الانحدار التدريجي بناءً على قيمة F (403.21) مع مستوى دلالة محسوب يساوي (0.000 > 0.05). كما أن قيمة T (20.08) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05 > 0.000) على أثر متغير القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في (قيمة المنشأة).
 3. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لمتغير الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في (قيمة المنشأة) حيث نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة T (1.017) يساوي (0.310 < 0.05) مما ينفي وجود أي أثر لهذا المتغير المستقل في (قيمة المنشأة).
 4. توجد معنوية لنموذج الانحدار المتعدد لأثر نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (قياس وإفصاح) والمتغير التابع (قيمة المنشأة) بناءً على قيمة F (306.65) وهي معنوية بناءً على مستوى الدلالة المحسوب والذي يساوي (0.05 > 0.000).
- نتائج الفرض الثاني: والمتمثل في أنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ترجع إلى (المركز الوظيفي وسنوات الخبرة) . ولاختبار الفرضية لجأ الباحثان إلى إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه وذلك لوجود أكثر من فئتين لمتغير الخبرة العملية، ونتائج ذلك يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (10) : تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة باختلاف الخبرة العملية

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد
0.0000	16.142	257.436	4	1029.746	بين المجموعات	القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
		15.948	229	3652.07	داخل المجموعات	
			233	4681.816	المجموع	
0.0000	12.479	153.746	4	614.986	بين المجموعات	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
		12.32	229	2821.361	داخل المجموعات	
			233	3436.346	المجموع	
0.0000	6.413	45.622	4	182.488	بين المجموعات	قيمة المصرف
		7.114	229	1629.051	داخل المجموعات	
			233	1811.538	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الأحادي باختلاف الخبرة العملية بالجدول (10)، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور ($0.000 < 0.05$)، وعليه يخلص الباحثان إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة البحث باختلاف الخبرة العملية، ولمعرفة اتجاهات الفروق في متوسطات استجابات عينة البحث، لجأ الباحثان إلى استخدام أسلوب المقارنة البعدية لشيفي Scheffe والناتج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (11) : اتجاهات الفروق لأسلوب المقارنة البعدية باختلاف متغير الخبرة العملية

الدلالة	قيمة الفروق	الفئة الثانية - المتوسط الأصغر	الفئة الأولى - المتوسط الأكبر	المتغير التابع
0.000	*6.56	من 16 إلى 20 سنة	من 5 إلى 10 سنوات	القياس المحاسبي للموارد البشرية
0.621	*3.04	من 21 سنة فأكثر		
0.000	*3.53	من 16 إلى 20 سنة	من 11 إلى 15 سنة	
0.003	*5.26	من 16 إلى 20 سنة	أقل من 5 سنوات	الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية
0.070	*2.59	من 11 إلى 15 سنة	من 5 إلى 10 سنوات	
0.000	*4.88	من 16 إلى 20 سنة		
0.000	*2.29	من 16 إلى 20 سنة	من 11 إلى 15 سنة	قيمة المنشأة
0.010	*3.63	من 16 إلى 20 سنة	أقل من 5 سنوات	
0.017	*2.36	من 16 إلى 20 سنة	من 5 إلى 10 سنوات	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من المؤشرات الإحصائية لاتجاهات الفروق باختلاف الخبرة العملية بالجدول (11)، أنها تتراوح بين القيمة (1.92 إلى 7.60) وهي جميعها فروق دالة إحصائياً بين مستوى معنوية (0.01 إلى 0.05) وجميعها لصالح مجموعة الفئة الأولى والتي هي ذات متوسطات أكبر من الفئة الثانية.

جدول رقم (12) : تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة البحث باختلاف المركز الوظيفي

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد
0.000	10.587	189.356	3	568.068	بين المجموعات	القياس المحاسبي للموارد البشرية
		17.886	230	4113.748	داخل المجموعات	
			233	4681.816	المجموع	
0.000	17.121	209.098	3	627.295	بين المجموعات	الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية
		12.213	230	2809.051	داخل المجموعات	
			233	3436.346	المجموع	
0.000	14.133	93.987	3	281.962	بين المجموعات	قيمة المصرف
		6.65	230	1529.576	داخل المجموعات	
			233	1811.538	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

بالمثل، يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الأحادي باختلاف المركز الوظيفي بالجدول (12)، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور ($0.000 > 0.05$)، وعليه يخلص الباحثان إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة البحث باختلاف المركز الوظيفي، ولمعرفة اتجاهات الفروق في متوسطات استجابات عينة البحث، لجأ الباحثان أيضاً إلى استخدام أسلوب المقارنة البعدية لشيفي Scheffe والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (13) : اتجاهات الفروق لأسلوب المقارنة البعدية باختلاف متغير المركز الوظيفي

الدلالة	قيمة الفروق	الفئة الثانية – المتوسط الأصغر	الفئة الأولى – المتوسط الأكبر	المتغير التابع
0.000	*4.14	رئيس قسم	موظف	القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
0.000	*4.09	رئيس قسم	موظف	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
0.007	*4.19	رئيس قسم	نائب مدير	
0.000	*3.00	رئيس قسم	موظف	قيمة المصرف

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من المؤشرات الإحصائية لاتجاهات الفروق باختلاف المركز الوظيفي بالجدول (13) أنها تتراوح بين القيمة (2.50 إلى 5.28) وهي جميعها فروق دالة إحصائياً بين مستوى معنوية (0.01 إلى 0.05) وجميعها لصالح مجموعة الفئة الأولى والتي هي ذات متوسطات أكبر من الفئة الثانية.

النتائج :

من خلال اختبار الفرضيات تم التوصل للنتائج التالية:

1. وجود أثر معنوي لقياس تكلفة المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة .
2. وجود أثر غير معنوي للإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة

3. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ترجع إلى (المركز الوظيفي وسنوات الخبرة)

التوصيات:

وفقاً للنتائج التي توصل لها الباحثان يوصيان بالآتي:

1. الاهتمام بالقياس والإفصاح عن تكلفة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
2. ضرورة تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإعداد السجلات التحليلية والمحاسبية اللازمة لعملية التسجيل والتبويب والقياس.
3. إجراء مزيد من الدراسات حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية كاتجاه حديث.

المراجع:

1. الهواري، سيد محمود وعبيد، سعيد توفيق، (1998م) الإدارة المالية، قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، القاهرة: مكتبة عين شمس.
2. حافظ، سماح طارق أحمد، (2016م)، العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإنعكاسها على قيمة المنشأة، بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، المجلد (20) العدد الثاني.
3. الناعي، محمود السيد، وآخرون، (2016م)، دور الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في التنبؤ بالقدرة على الإستمرارية، دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد (40) العدد الثاني.
4. الحميدي، سعود حمد، (2016م)، المحاسبة عن أداء شركات الأعمال الخاصة لمسئوليتها الاجتماعية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مصر، المجلد (20) العدد (59)
5. درغام، ماهر موسي حامد، (2014م)، مدى إدراك إدارة المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، المجلد (34) العدد الاول.
6. الفلاحات، محمود فلاح وآخرون، (2014م)، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين: دراسة ميدانية على البنوك وشركات التأمين الأردنية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، العدد الاول.
7. زلوم، نضال عمر عبد المعطي، (2011م)، نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، رسالة دكتوراة غير منشورة.
8. مطاوع، محمد عبد الحميد، (2009م) دور حوكمة الشركات في تعظيم قيمة المنشأة: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، مصر، المجلد 21 العدد الثالث والرابع.
9. حسن، محروس أحمد، (1995م)، وشامل محمد الحموي، محددات قيمة المنشأة: مع التطبيق على قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد الأول.

10. الفضل، مؤيد وآخرون،(2002م) ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (عمان: دار المسير للنشر والتوزيع)
11. الشيرازي، عباس مهدي،(1990م) ، نظرية المحاسبة ، (الكويت: دار السلاسل) ، ص341.
12. عبد السلام، محمد الصبان،(1968) ، المحاسبة الاجتماعية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، السنة (15) العدد الاول ، ص99.
13. ابراهيم، عاطف فوزي،(2012م) ، العلاقة بين رأس المال الفكري وقيمة المنشأة ، دراسة نظرية تطبيقية ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص64.
14. Pringle, Douglas J. & Harris, Rebert S. ,(1984), Essential of Managerial Finance, U S A, Scott One foresman, p9.
15. Muhammad, Rahahleh and Yassein, Sharairi ,(2008), The Extend of social Responsibility Accounting in the qualified industrial Zones, in Jordan international management review, Vol (4).
16. L.Hall,Pamela, and Rieck, Robin ,(1998), The effect of positive corporate social action, on shareholder wealth journal of financial and strategic dicisions, Vol (11),
17. Carpentier, Cecile & Suret, Jean Marc,(2001) Capital Structure changes & Firm, (Montreal: Lave University).